تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد- 19) - دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي-

آسيا **طويل**[*]
فاطمة الزهراء **قندوز**[**]
آسيا **مرابط**[***]

تاريخ الوصول: 2020/06/07 **تاريخ القبول:** 2021/12/21 **تاريخ النشر:** 2021/09/20
المؤلف المراسل: assia.roma@hotmail.fr

ملخص

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويعه بعد أزمة جائحة كوفيد-19 التي نتج عنها انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما جعل السلطات تعتبر القطاع الفلاحي خيارا استراتيجيا للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

ولذا قمنا بدراسة العلاقة بين القطاع الفلاحي والاقتصاد الوطني باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1999-2018 ويستند هذا التحليل إلى نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL الذي يأخذ بعين الاعتبار المدى القصير والمدى الطويل وخلصت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي له تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني في المدى الطويل.

[*] جامعة علي لونيسي، البليدة2، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
[**] جامعة علي لونيسي، البليدة2، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، fatima.guendouz@yahoo.fr .
[***] أستاذة محاضرة أ ،جامعة علي لونيسي – البليدة 2 – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، amerabet99@gmail.com

كلمات مفتاحية

جائحة كوفيد-19 – التنويع الاقتصادي – القطاع الفلاحي – نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة.

تصنيف جال: C01,C53,Q1

LES RÉPERCUSSIONS DE L'ÉCONOMIE ALGÉRIENNE ET L'IMPERATIVITE DE LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE SUITE A LA CRISE SANITAIRE (COVID 19). UNE ÉTUDE ANALYTIQUE DE LA SITUATION DU SECTEUR AGRICOLE

RÉSUMÉ

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence les répercussions de l'économie algérienne et le caractère inévitable de sa diversification après la crise pandémique du Covid-19 qui a entraîné l'effondrement des prix du pétrole sur les marchés mondiaux et a amené les autorités à considérer le secteur agricole comme un choix stratégique pour sortir de la dépendance aux hydrocarbures.

Par conséquent, nous avons étudié la relation entre le secteur agricole et l'économie nationale à l'aide de données annuelles sur la période allant de 1999 à 2018. Cette analyse est basée sur le modèle d'auto régression à retards distribués (ARDL) qui prend en compte le court et le long terme L'étude a conclu que le secteur agricole a un impact positif sur l'économie nationale à long terme.

MOTS CLÉS

Pandémie du Covid-19 - diversification économique- secteur agricole - modèle d'auto régression à retards distribués.

JEL CLASSIFICATION CODES : C01,C53,Q1.

THE REPERCUSSIONS OF THE ALGERIAN ECONOMY AND THE INEVITABILITY OF THE ECONOMIC DIVERSIFICATION STRATEGY AFTER THE PANDEMIC (COVID-19) ANALYTICAL STUDY FOR THE AGRICULTURAL SECTOR -

ABSTRACT

The aim of this study is to highlight the repercussions of the Algerian economy and the inevitability of diversifying it after the crisis of the Covid-19 pandemic, which resulted in the collapse of oil prices in global markets, which made the authorities consider the agricultural sector a strategic option to get out of the dependence of the hydrocarbon sector.

Therefore, we studied the relationship between the agricultural sector and the national economy using annual data during the period 1999-2018 and this analysis is based on the self-regression model of distributed slowdowns that takes into account the short and long term, and the study concluded that the agricultural sector has a positive impact on the national economy in the long run.

KEY WORKS

Covid-19 pandemic, economic, diversification-Agricultural sector. Autoregressive distributed lagged model.

JEL CLASSIFICATION CODES: **C01, C53, Q1.**

مقدمة

يمر العالم والمجتمعات البشرية المختلفة بأزمة تاريخية فارقة وهي تواجه جائحة كورونا، وتقود هذه الأزمة إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم ، ولاسيما المرتبطة بدور الدولة، المجتمع، الأداء الاقتصادي وإعادة صياغة مفهوم العولمة ليناسب ما بعد مرحلة جائحة (كوفيد – 19).

في ظل الأوضاع الصحية و الاقتصادية الأخيرة، التي ميزها انخفاض شديد في أسعار البترول، تعاظمت الآثار المترتبة عن عدم استقرار عائدات المحروقات، وتدني حصيلتها على وضع الاقتصاد الجزائري الريعي، بالإضافة إلى ضعف مساهمة بقية القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام، فتحول الاقتصاد الجزائري على تعاقب السنين إلى اقتصاد مستورد لأغلب احتياجاته من السلع الأساسية.

فبات من الضروري تبني الدولة توجهات جديدة، تهدف إلى إحداث التنويع الاقتصادي والتغيير الجذري للوضع الاقتصادي الراهن، وفق سياسات وتدابير عاجلة للإصلاح الشامل. إن أحد العوامل الأساسية لإحداث التنويع الاقتصادي يتمثل في ضرورة تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية خاصة في القطاع الفلاحي الصناعي، والقطاع السياحي لزيادة معدل النمو الاقتصادي، ويعتبر القطاع الفلاحي أهم قطاع اقتصادي ينبغي الاعتماد عليه والسعي نحو تمويله وتطويره بمختلف الطرق، من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتخفيض فاتورة الاستيراد والنهوض بقطاع التصنيع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية.

من خلال ما سبق يمكن معالجة الموضوع بطرح الإشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار القطاع الفلاحي خيارا استراتيجيا للتنويع الاقتصادي لمرحلة ما بعد أزمة جائحة (كوفيد – 19) في الجزائر ؟

وللإجابة على هذا التساؤل اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي والتحليلي

حيث تضمنت الدراسة على المفاهيم النظرية لفيروس كورونا (كوفيد-19) والتنويع الاقتصادي والمنهج التجريبي بالاعتماد على الأسلوب القياسي من خلال استعمال اختبار الحدود للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ المستند على مقاربة الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة، وهذا للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس الاقتصاد الوطني ومؤشر القيمة المضافة الفلاحية الذي يقيس القطاع الفلاحي خلال الفترة 1999-2018.

أولا: الإطار النظري للدراسة

1- فيروس كورونا

1.1- تعريف فيروس كورونا:

يعتبر فيروس كورونا من الفيروسات التي قد تسبب عوارض تنفسية حادة وتؤدي عند بعض المرضى إلى مضاعفات رئوية خطرة، حوالي 3% إلى 4% من هؤلاء المرضى قد يصابون بمضاعفات خطيرة تؤدي إلى الوفاة. ولحد الآن لا يوجد أي لقاح ضد هذا الفيروس.(مديرية التوجيه، 2020).

ويعرف فيروس كورونا كذلك بأنه "فيروس ينتمي إلى عائلة كبيرة من الفيروسات تتسبب في أمراض مختلفة، تتراوح من نزلات البرد البسيطة إلى أعراض تنفسية حادة" (Gérald, Anny, 2020)

2.1- مرض كوفيد–19

هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المكتشف مؤخرا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس وهذا المرض المستجدين قبل اندلاع الفاشية في مدينة يوهان الصينية في كانون الأول/ديسمبر 2019. (دليل توعوي صحي شامل، 2020).

3.1- علاقة جائحة (كوفيد– 19) و الاقتصاد

منذ تفشيه لا يزال فيروس كورونا يعيث في الاقتصاد العالمي دمارا حتى أصابه بالشلل فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي، وعزل دولا ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة .منذ بداية عام 2020.كما هو موضح في:

الشكل رقم 1: تفاقم جائحة (كوفيد – 19) انخفضت أسعار السلع الأساسية

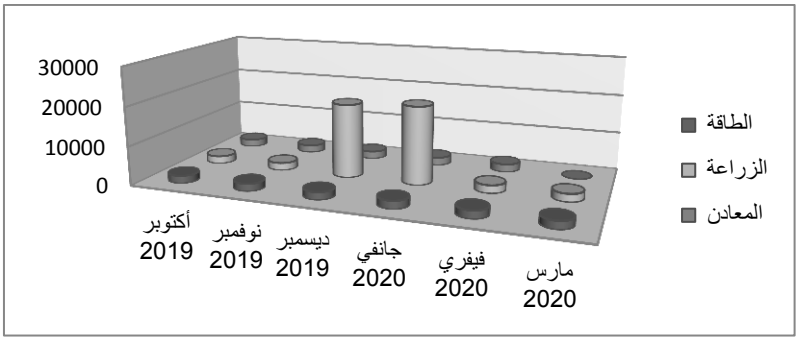

***المصدر** :البنك الدولي ، " **جائحة فيروس كورونا تزلزل أسواق السلع الأولية** " ، تاريخ 2020/04/23 ، تاريخ الاطلاع : 2020/05/28 ، الموقع : www.albankallawli.org*

وجدت أن الصدمة التي تتسبب بها بعد كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول، ومنها الجزائر، وستخفض النمو السنوي العالمي لسنة 2020 إلى أقل من 2.5%.

وفي أسوأ السيناريوهات، قد نشهد عجزاً في الدخل العالمي بقيمة تريليوني دولار. (نور الدين، 2020).

2- التنويع الاقتصادي

بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة ألأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات، فالتنويع مسألة اقتصادية الطابع، تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد. ولعل أهم نموذج ناجح يمكن اتباعه في التنويع الاقتصادي للدول المنتجة للبترول في الدول العربية نجد دولة الإمارات العربية التي اهتمت في سياستها الاقتصادية على الانفتاح على الرأس المال الأجنبي، خصخصة الشركات، اعتماد تشريعات مرنة و شفافية الاستثمار (Nacima, 2018).

أما الدول الأجنبية المصدرة للنفط اعتمدت على سياسات عديدة لتنويع اقتصاداتها حيث نجحت في ذلك كل من إندونيسيا، ماليزيا، الشيلي، المكسيك والنرويج فمنها من انتهج سياسة إحلال الواردات لتنويع الاقتصاد وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد سابقا، ومنها من تبنت سياسة الصادرات لتنويع صادراتها. (أحلام، علي، 2019).

1.2- تعريف التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية. (محمد كريم، 2016).

ومن جانب آخر يتضمن معنى التنويع الاقتصادي: تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق القاعدة الإنتاجية، وهذا يسمح ببناء اقتصاد سليم يتجه نحو إلى الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع إنتاجي. (إكرام، كمال، 2020).

يمكن أن نقدم تعريف شامل للتنويع الاقتصادي أنه: "عملية توسيع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل". (أحمد، أحمد، 2018).

2.2- أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي فيما يلي: (Mohamed Nasser, 2017).

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول ...؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية لإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، زيادة الصادرات، التقليل من واردات السلع الاستهلاكية، توفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة أو السلطات العمومية.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الإقتصادي حسب الأفق الزمني:

– **فعلى المدى القصير**، قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية؛

– **أما على المدى الطويل**، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

3.2- محددات التنويع الاقتصادي

يعتمد التنويع الاقتصادي على عدة عوامل متمثلة فيما يلي: (أسماء، 2018)

- **الموارد الطبيعية**: تعتبر من بين العوامل التي تقود التنويع الاقتصادي، نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة.
- **التدخل الحكومي**: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي.
- **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية**: تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة ،كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية والقطاعات المختلفة.
- **القطاع الخاص**: يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع، عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الدائمة الاستثمار في البحث والتطور في الأنشطة الجديدة،كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد. (أسماء، 2018).

ثانيا: تداعيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنميته الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا أنه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع

المحروقات، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارهم قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكن أن تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول. ومع التغيرات الأخيرة التي مست العالم جائحة (كوفيد– 19) يجب على الجزائر الجديدة الاهتمام بالتنويع الاقتصادي ويعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم خيارات التنويع الاقتصادي.

1. واقع الاقتصاد الجزائر في ظل جائحة (كوفيد –19) وانخفاض أسعار البترول:

يواصل فيروس "كورونا" الانتشار في عدد كبير من دول العالم، ويواصل معه نشر مخاوف من استمرار انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، خصوصا بعد أن سجل أقل من 20 دولار للبرميل، وهو أدنى سعر منذ أربع سنوات، حيث أن خسائر الجزائر من تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بلغت مستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2020، والتي فاقت 2 مليار دولار، ما أدى إلى خسائر تقدر بنحو 24 مليون دولار يوميا، على أساس الإنتاج اليومي السابق للجزائر والمقدر بمليون و50 ألف برميل. وترجع أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الخسائر خلال هذه الفترة إلى ثلاثة عوامل، وهي التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد "كوفيد - 19 "وانهيار أسعار النفط الذي تمثل عائداته 97% من مداخيل الجزائر، وتراجع الطلب الأوروبي على الغاز نتيجة الظروف المناخية. حيث أن الجزائر خسرت 18% من الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة في أوروبا.(يونس، 2020).

2– القطاع الفلاحي

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي ، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية ، فضلا عن امتلاكها

لأراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنميته كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني .(أحمد، أحمد، 2018).

1.2- مكانة القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000 – 2019)

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال.

1.1.2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000 – 2004)

- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A)**

يرمي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (جمال، العجالة، 2018).

يتضمن هذا المخطط على مجموعة من برامج تنموية وهي: (فتيحة، مليكة، 2018)

- برنامج تطور تكثيف فروع الإنتاج الفلاحي؛
- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج؛
- البرنامج الوطني للتشجير(تشجير مفيد واقتصادي) وهدفه المحافظة على الطاقة الغابية للبلد وتوسعها، لاسيما التشجير المفيد (الأشجار المثمرة)؛
- برنامج الحماية والحفاظ على المراعي السهبية ومكافحة التصحر؛
- برنامج التطوير الصحراوي (تأهيل الواحات، استصلاح المحيطات، الاستصلاح الكبير).

جدول رقم 1: التوزيع السنوي لحصة القطاع الفلاحي من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004) -

الوحدة : مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	% من إجمالي برنامج الإنعاش الاقتصادي
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4

المصدر : صادق هادي ،عمار عماري ،"القطاع الفلاحي في الجزائر :مفارقة وفرة الموارد و الإمكانيات ضعف الأداء ومحدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني 2000 – 2016 "،مجلة دراسات اقتصادية ،جامعة الجلفة ،الجزائر ، المجلد 13، العدد 26، أفريل 2017،ص 286.

يبين الجدول أن المخصصات المالية الإضافية لتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري قد عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الثلاث من تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي، إلا أن في سنة 2004 انخفضت إلى 12.0 مليار دج، وبذلك يكون مجموع الاعتمادات المالية والإضافية لقطاع الفلاحة ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي حوالي 65.4 مليار دج هي مبالغ إضافية لدعم هذا القطاع و تطويره.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)

يعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية امتدادا للمخطط(P.N.D.A)، باعتباره ردا شاملا للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية ، التقنية ،التنظيمية والمؤسساتية التي كانت سببا في إضعاف قواعد الأمن الغذائي في لبلادنا .وقد شرع هذا المخطط في: (دهينة،2017)

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي؛
- مواجهة تعددية النشاطات وتشجعيها وترقيتها،باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف لخلق مداخيل جديدة؛
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على سكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛
- توفير بدائل لتنمية اقتصاد المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة ، عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها؛
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجيا في الاستغلالات الفلاحية خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي مازالت تحتاج إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

جدول رقم 2: هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي (2000-2004)

وحدة : 10^9 دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحة	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.007	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي—دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000- 2015)، مجلة دفاتر اقتصادية جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 106.

نلاحظ حسب الجدول أن الحصة المالية الأكبر يحوز عليها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وهو ما يعني أنه أكبر ممول للقطاع الفلاحي بمجموع 53.4 مليار دج.

2.1.2. عرض مرحلة التجديد الفلاحي والريفي (2010 – 2014)

تم في 2006 إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية تتمثل في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة في القطاع الزراعي، والتي جاءت امتدادا (PNDAR) سنة 2002، وفي سنة 2008 تم انطلاق السياسة للفترة 2009-2013 الهدف الأساسي منها: (فاطمة الزهرة، بدر الدين، 2017).

- التحسين المستدام للأمن الغذائي للبلاد، التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- مكافحة التصحر؛
- ترتكز هذه الخطة على ثلاث ركائز متكاملة وفق الإطار التحفيزي وهي:

- **سياسة التجديد الفلاحي**: خصص لبرنامج التجديد الفلاحي ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014/2010 ،أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا، حيث تخصص هذه الموارد المالية.
- **سياسة التجديد الريفي**: وقد خصص لبرنامج التجديد الريفي ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي ظرف مالي يقدر بحوالي 300 مليار دينار على مدى الخمس

سنوات 2014/2010، أي بما قيمته 60 مليار دينار سنويا ، من أجل برامج التجديد الريفي،حيث أنه تم برمجة تنفيذ حوالي 10200 مشروع.(نادية، موسي، 2019).

جدول رقم 3: توزيع مشاريع التجديد الريفي للفترة (2010-2014)

البلديات	المواقع	الأسر	السكان المعنيين	مناصب الشغل	المساحات المعالجة (هكتار)	الاستصلاح عن طريق الامتياز (هكتار)
1.169	2.174	726.820	4.470.900	1.000.000	8.192.000	250.000

المصدر :نادية بلورغي، موسي دحماني، "دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014/2010 في تحقيق الأمن الغذائي– دراسة تحليلية لمنتج حليب"، مجلة مجاميع المعرفة ، المركز الجامعي، تندوف الجزائر، المجلد 05، عدد 02، 2019، ص 131.

- *تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين*: تعمل هذه الركيزة على مساعدة اندماج مختلف الفاعلين في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي ويهدف هذا البرنامج إلى (زكرياء، موسي، 2019).

✓ عصرنة الإدارة الفلاحية، وتعزيز مصالح الرقابة وتصديق البذور والرقابة التقنية؛

✓ الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛

✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي، ومتعاملين القطاع.

جدول رقم 4: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005 – 2014 الوحدة :مليون دج

سنوات	قيمة الناتج الفلاحي	سنوات	قيمة الناتج الفلاحي
2005	581615.8	2010	1015258.8
2006	641285	2011	1183216
2007	708072.5	2012	1421623
2008	727413.1	2013	1640006
2009	931349.1	2014	1771426

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على : جمال جعفري، العجال عدالة، " مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي – دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000- 2015) ، مجلة دفاتر اقتصادية ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2018 ، ص 111

عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2014 معدلات لا بأس بها، حيت انتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 581615.8 مليون دج في عام 2005 إلى 1771426 مليون دج، في عام 2014 نتيجة تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا التجديد الفلاحي والريفي. وقد كانت مخصصات قطاع الفلاحة من تلك البرامج ضعيفة نوعا ما مقارنة مع بعض القطاعات كما هو في:

جدول رقم 5: مخصصات القطاع الفلاحي من البرامج التنموية الاقتصادية

الوحدة مليار دج

	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %
القطاع الفلاحي	65.4	12.5	312	7.42	1000	4.71	1324.4	5.10
باقي القطاعات	459.6	87.6	3890.7	92.58	20214	95.29	24616.7	94.9
المجموع	525	100	4202.7	100	21214	100	25941.1	100

المصدر : الهروشي خطاب، نسمن فطيمة، "أثر الواردات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي بالجزائر 2001- 2014 – دراسة قياسية" ، مجلة الدراسات الاقتصادية معمقة ،جامعة أبن باديس مستغانم ،الجزائر، رقم 05/2017، ص 33.

تبين من خلال الجدول أن إجمالي تخصيصات البرامج الموجهة للقطاع الفلاحي بلغ 1324.4 مليار دج أي ما يعادل 5.10% من إجمالي المبلغ المخصص للبرامج الثلاثة ورغم ضخامة المبالغ الموجهة للقطاع الفلاحي، إلا أن نسبتها تبدو ضئيلة مقارنة بالمبلغ الإجمالي المخصص للبرامج ككل.

2.2- مخطط عمل القطاع الفلاحي (2015 -2019)

أصبح القطاع الفلاحي ضمن المخطط الخماسي (2015-2019) من بين الاهتمامات الرئيسية للدولة، وكخيار إستراتيجي يعتمد عليه لتمكين البلاد من المحافظة على استقرارها. رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار لمخطط خماسي للنمو 2015-2019، وكما تم فتح حساب رقم 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019. كما جاء في

التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها. يعتزم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مضاعفة حجم إنتاج الحبوب قبل نهاية الخماسي 2015-2019 ليبلغ 70 مليون قنطار مقابل 34 مليون قنطار في 2014.

جدول رقم 6: معدل النمو السنوي لمختلف الشعب خلال الفترة (2015-2019)

المنتجات	نسبة المعدل السنوي	المنتجات	نسبة معدل السنوي
الخضروات	+ 3%	الطماطم الصناعية	+ 8.6%
اللحوم البيضاء	+ 4.18%	شعبة الحبوب	+ 10.3%
اللحوم الحمراء	+ 1.4%	القمح الصلب	+ 12%
البقوليات	+ 8%	مادة الشعير	+ 11.8%
الزيتون	+ 12.5%	القمح اللين	+ 3%
التمور	+ 4%	مادة الخرطال	+ 12.3%

***المصدر** : من إعداد الباحثين بناء على :سليم بوستة : **إنتاج اللحوم البيضاء بلغ 5.6 مليون قنطار عام 2019** "، تاريخ: 2020/02/03، تاريخ الإطلاع:2020/06/01، الموقع :www.ennaharonline.com*

نلاحظ من خلال الجدول، أن أكبر نسبة نمو سنوي يشهدها الزيتون 12.5 % وتليها مادة الخرطال بـ 12.3%، وبعدها شعبة مادة الشعير بـ 11.8% وتبقي شعبة اللحوم الحمراء تشهد نسبة نمو منخفض جدا بـ (1.4 %).

وخلال هذا المخطط، مكنت الكميات المنتجة سنة 2019 من رفع الكميات المجمعة من طرف تعاونيات الحبوب التابعة للديوان الجزائري للحبوب إلى 27.14 مليون قنطار سنة 2019 ، مقابل كميات مجمعة بـ 27.06 مليون قنطار في 2018. وبلغت الكميات المجمعة من مادة القمح الصلب 20 مليون قنطار و3 مليون قنطار من القمح اللين في عام 2019.(سليم، 2020).

3.2- مخطط عمل للقطاع الفلاحي 2020 – 2024 بعد أزمة جائحة (كوفيد – 19)

أصبح قطاع الفلاحة الذي يعد قطاعا اقتصاديا واجتماعيا بامتياز، يساهم بأكثر من 12% في الناتج الداخلي الوطني الخام، كما يمثل ربع السكان العاملين والمقدر عددهم

بأكثر من مليونين منصب دائم. إلى جانب هذا العدد، يشغل القطاع حسبه، عدد كبير من الشباب البطال خريجي معاهد التكوين المهني. هذا بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار دعم المؤسسات الفلاحية .(شريف ،2020).

يصبو مشروع قانون المالية لـ 2020 إلى تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار خاصة في المناطق الجنوبية. كما يركز على تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكدا في هذا الصدد بأن الإنتاج الفلاحي أصبح يغطي "*بشكل شبه كامل*" الاحتياجات الغذائية للسكان. كما خصص للقطاع الفلاحي 259.6 مليار دج. يتركز هذا المخطط الذي تم مناقشته في العام 2020 من طرف الدولة في ظل أزمة كورونا (كوفيد –19) على عدة أهداف منها (الفلاحة، 2020).

- تشجيع الإنتاج الوطني من خلال توفير وسائل الإنتاج وعصرنتها وحماية الإنتاج المحلي عبر تقليص استيراد بعض المنتجات؛
- حل مشكل الري لاسيما في الهضاب والجنوب مع زيادة المساحات المسقية من خلال استخدام الوسائل العصرية؛
- إدماج الإبداع كمفتاح للعصرنة والتنمية الفلاحية، إقرار سياسة فلاحية، تعزيز وترقية الأعمال الموجهة لسكان الأرياف وكذا المحافظة على التراث الغابي وتثمينه؛
- إنشاء "*معهد للفلاحة الصحراوية*" يكون مقره في الجنوب الجزائري لضمان التكوين والتأطير لهذا النوع من الزراعة، كما شدد على ضرورة تخليص الفلاحة من القيود البيروقراطية؛
- الاهتمام بالفلاحة الصحراوية وتربية المواشي،والتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية وتوسيع وتثمين الطاقة الغابية، أين حث على تشجيع بعض القطاعات المولدة للثروة مثل الأشجار المثمرة وإنتاج العسل؛

- التشديد على ضرورة تخفيض الأسعار حتى تكون المنتجات في متناول المواطن والإسراع في تسوية الوضعية القانونية للأراضي، من خلال حماية وتطهير وضمان التحسين الأمثل للعقار الفلاحي؛
- تعزيز نظام تمويل النشاطات الإستراتيجية وتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية ورقمنة النظام المعلوماتي.

من المقرر أن يفضي هذا البرنامج في آفاق 2024 إلى رفع الإنتاج وتثمينه الشامل وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف في البيئات الهشة الجبلية وكذا السهوب والصحراء وإلى إدماج الصناعات الزراعية واستحداث مناصب الشغل.

تصبو مساعي هذا المخطط إلى إحداث تنمية فلاحية وريفية ناجعة ومستدامة وجعلها أداة فعالة لتنويع الاقتصاد وتقليص عجز الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية الأساسية، حيث يرتكز على 3 محاور، هي عصرنة الفلاحة وتطوير نشاطاتها في المناطق الصحراوية والجبلية. (شريف، 2020).

ثالثا : دراسة قياسية لحالة القطاع الفلاحي

1– عرض متغيرات الدراسة

نحاول في هذه الدراسة القياسية معرفة حجم تأثير القطاع الفلاحي على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1999 إلى غاية 2018، باستخدام البيانات السنوية التي تم الحصول عليها من البنك الدولي، حيث تمثل البيانات محل هذه الدراسة مجموعة من السلاسل الزمنية ذات الطابع السنوي للاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي pib والقطاع الفلاحي والمتمثل في مؤشر القيمة المضافة الفلاحية vaa والتي تأخذ المعادلة التالية:

$$P= f (vaa) \qquad (1)$$

و بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على المعادلة تتحصل على المعادلة التالية :

$$Lnpib_t = \beta_0 + \beta_1 Lnvaa_t \qquad (2)$$

و الأشكال التالية تبين تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم 2: تطور سلسلة الناتج المحلي الإجمالي

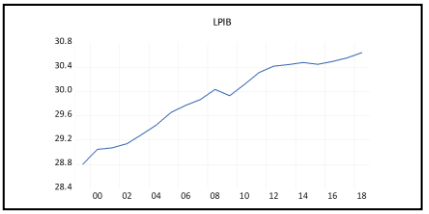

المصدر: من مخرجات eviews 11

الشكل رقم 3: تطور سلسلة القيمة الإضافية الفلاحية

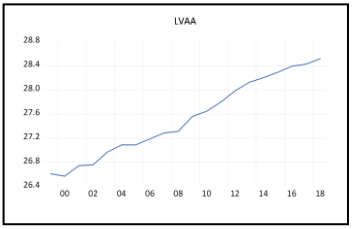

***المصدر** : من مخرجات eviews 11*

نلاحظ أن متوسط السلاسل الزمنية متزايد وبوتيرة عالية، وهذا يوحي بوجود اتجاه عام ومنه نستنتج أن هذه السلاسل غير مستقرة وبالتالي يمكننا إجراء الفروقات الأولى.

2- عرض منهجية الدراسة

نعتمد في هذه الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستندة على نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL الذي وضعه و طوره كل من (Pesaran and shin,2001) بهدف تحديد اتجاهات العلاقة السببية بين متغيرات قيد الدراسة ، حيث أن هذا النموذج لا يشترط درجة تكامل نفسها للمتغيرات ، أي أنه ممكن إجراء الاختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى I (0)

أو مستقرة عند الفرق الأول (1) I أو المزيج من الاثنين معا. و يتمثل هذا النموذج عن النماذج التقليدية للتكامل المشترك بما يلي (kibala,kuma 2018).

- عدم التحيز و الكفاءة ، حيث أنه يجنب الوقوع في الكثير من المشاكل القياسية عند تحليل السلاسل الزمنية خاصة في العينات الصغيرة؛
- يحل مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي و مشكلة المتغيرات الداخلية؛
- تقديراته فائقة الاتساق مقارنة مع الطرق الأخرى؛
- مفيد في التعرف على مدى وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع ، و المتغيرات المستقلة في الأجلين القصير و الطويل؛
- القدرة على تقدير معلمات المتغيرات المستقلة ، و معرفة حجم تأثير كل واحد منها على المتغير التابع.

و تتضمن منهجية الـ ARDL صياغة لنموذج تصحيح الخطأ المشروط ECM وفق العلاقة التالية:

$$\Delta Lnpib_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{j} \varphi_i \, \Delta Lnpib_{t-1} + \sum_{i=0}^{j} \theta_i \, \Delta Lnvaa_{t-1} + \beta_1 Lnpib_{t-1} + \beta_2 Lnvaa_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث:

- $Lnpib$ و $Lnvaa$ هما الناتج الداخلي الإجمالي والقيمة المضافة الفلاحية؛
- Δ هو الفرق الأول؛
- j هو طول فترة الإبطاء الأمثل.

يهدف اختبار وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، نستخدم اختبار فيشر F الذي يهدف إلى اختبار معاملات العلاقة طويلة المدى إن كانت مفسرة إحصائيا أو لا وفق الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0 & \text{لا توجد علاقة تكامل مشترك} \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 & \text{توجد علاقة تكامل مشترك} \end{cases}$$

بما أن حجم العينة صغير نسبيا سنلجأ إلى استخدام اختبار Wald، و بالتالي سيتم استعمال القيم الجدولية لـ (Pesaran, 2001) و مقارنتها مع القيم المحسوبة، و لهذا الغرض تم إنشاء مجموعتين من القيم الحرجة : قيم الحد الأعلى I (1) و قيم الحد الأدنى I (0)، ويدعى هذا الاختبار باختبار الحدود و تكون نتائجه كالتالي:

إذا كانت القيم المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى فإننا نرفض الفرضية العدمية، مما يدل على وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وإذا كانت القيم المحسوبة أقل من الحد الأدنى، فلا يمكننا رفض الفرضية العدمية. وفي حالة وجود علاقة طويلة المدى سنلجأ إلى تقدير العلاقة رقم (3)، و لكن قبل ذلك لابد من اختيار رتبة الإبطاء المثلى و ذلك بالاعتماد على معيار Akaike. أما فيما يخص تقدير العلاقة في المدى القصير فيتم عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ المشروط التالي:

$$\Delta Lnpib_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{j} \varphi_i \, \Delta Lnpib_{t-1} + \sum_{i=0}^{j} \theta_i \, \Delta Lnvaa_{t-1} + \psi \mathrm{ECT}_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (4)$$

حيث:

ψ يمثل حد تصحيح الخطأ؛

يECT_{t-1} مثل سرعة تعديل النموذج في المدى الطويل.

3- اختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية

إن اختبارات الإستقرارية تهدف إلى معرفة خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا (الناتج المحلي الإجمالي و القيمة المضافة الفلاحية)، فإذا كانت السلسلة مستقرة في المستوى (عدم وجود جذر

الوحدة)، فنقول أنها متكاملة من الدرجة الصفرية (0) I، أما إذا كانت غير مستقرة، فإننا نعيد اختبار الإستقرارية عند الفرق الأول، فإذا استقرت هناك فنقول عنها أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) I. و بناءا على هذا نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Dickey-Fuller1979) واختبار فيليب بيرون (Prrone,1989) والذي يستند على تقدير النماذج الثلاثة الآتية:

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=0}^{j} \Theta_{i+1} \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t & \text{بدون قاطع و بدون اتجاه عام} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=0}^{j} \Theta_{i+1} \Delta Y_{t-1} + c + \varepsilon_t & \text{بقاطع و بدون اتجاه عام} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=0}^{j} \Theta_{i+1} \Delta Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t & \text{بقاطع و باتجاه عام} \end{cases}$$

و الهدف الأساسي هو اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \boldsymbol{\lambda} < 0 & \text{السلسلة غير مستقرة} \\ \mathbf{H_1}: \boldsymbol{\lambda} = \mathbf{0} & \text{السلسلة مستقرة} \end{cases}$$

للوصول إلى النتيجة فيما يخص اختبار الإستقرارية، يجب المقارنة بين القيم الإحصائية المحسوبة والقيم الحرجة الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند المستويات المعنوية المختلفة، فإن القرار يكون بسكون السلسلة الزمنية وبالتالي عدم قبول فرضية العدم والعكس صحيح.

وبعد إجراء الاختبارات السابقة وبالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 11 توصلنا إلى النتائج التالية:

1.3. نتائج اختبارات الإستقرارية

يوضح الجدول التالي نتائج اختبارات ديكي- فولر الموسع واختبار فيليب بيرون:

الجدول 6: نتائج اختبارات ديكي- فولر الموسع و اختبار فيليب بيرون

المتغيرات	النموذج	إحصائية ADF	الإحتمال	إحصائيةPP	الإحتمال	درجة التكامل
Lnpib	بدون قاطع و بدون اتجاه					/
Lnpib	بقاطع و دون اتجاه	-2.06223	0.2604	-3.5175	0.0191	/
Lnpib	بقاطع و اتجاه	-1.3376	0.8458	-1.3584	0.8397	/
Lnvaa	بدون قاطع و بدون اتجاه	4.7357	1.0000	5.9273	1.0000	/
Lnvaa	بقاطع و دون اتجاه	0.1078	0.9576	5.2675	0.0988	/
Lnvaa	بقاطع و اتجاه	-1.6123	0.0602	-2. 9613	0.1672	/
dLnpib	بدون قاطع و بدون اتجاه	-2.2637	0.0105	-2.6773	0.0105	I (1)
dLnpib	بقاطع و دون اتجاه	-4.3226	0.0037	-4.3426	0.0037	I (1)
dLnpib	بقاطع و اتجاه	4.5475	0.0105	-4.5532	0.0104	I (1)
dLnvaa	بدون قاطع و بدون اتجاه	-1.9029	0.0498	-1.9370	0.0255	I (1)
dLnvaa	بقاطع و دون اتجاه	-6.1065	0.0005	-6.3690	0.0001	I (1)
dLnvaa	بقاطع و اتجاه	-6.9035	0.0001	-6.1077	0.0006	I (1)

***المصدر** : نتائج مخرجات eviews 11.*

من خلال الجدول السابق تظهر النتائج أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى (1) بعد تحقق شرط درجة التكامل في السلاسل الزمنية موضوع الدراسة، ننتقل إلى تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة، وهو الذي يسمح لنا بتقدير علاقات الأجل القصير والطويل بين المتغيرات في حالة ما إذا كان تكامل متزامن مشترك بينهما وبالتالي سنعتمد على اختبار الحدود كأول خطوة.

1.1.3. اختبار الحدود

قبل اللجوء إلى هذا الاختبار يجب تحديد عدد المتباطئات الأمثل وهو الذي يحقق لنا أصغر قيمة للمعيار Akaike كما يبينه الشكل رقم 04 التالي:

الشكل رقم 4: تحديد عدد فترات الإبطاء

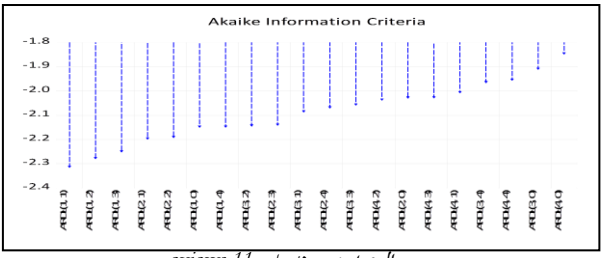

***المصدر**: من مخرجات eviews 11*

و نتائج اختبار الحدود في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار الحدود

عدد التباطئات					
المتغير التابع	قيمة F المحسوبة	الحد الأدنى (0) I		الحد الأعلى (1) I		النتيجة
Lnpib	10.02059	%10	3.303	%10	3.797	وجود علاقة تكامل
		%5	4.09	%5	4.663	مشترك بين المتغيرات
		%1	6.027	%1	6.76	

***المصدر** : من مخرجات eviews 11*

بما أن القيمة المحسوبة لـ F أكبر من قيم الحد الأعلى عند كل المستويات المعنوية، نستنتج أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات.

1.1.1.3. تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل

بناءا على نتائج التكامل المشترك المتحصل عليها يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل في العلاقة ARDL(1,1) و النتائج معروضة في الجدول رقم 08 التالي:

الجدول رقم 08. نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال نموذج الـ ARDL (1,1)

المتغيرات	المعاملات	احصاءة– t	الاحتمال
c	2.9331	1.9608	0.0675
Lnpib(-1)	-0.1118	-2.7403	0.0498
Lnvaa	0.0414	3.0025	0.0377

***المصدر** : من مخرجات eviews 11*

نلاحظ من خلال معادلة الانحدار المقدرة عدم معنوية معلمة القيمة المضافة الفلاحية من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%.

التفسير الاقتصادي :

أما من الناحية الاقتصادية فوجدنا أن هناك علاقة طردية (موجبة) بين القيمة المضافة الفلاحية والناتج المحلي الإجمالي، بحيث كلما زادت القيمة المضافة الفلاحية بوحدة واحدة ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 4.14%، أي مساهمة ضعيفة كما

أننا استنتجنا أن للقطاع الفلاحي أثر ايجابيي على الاقتصاد الوطني في المدى الطويل مما جعل السلطات توليه اهتماما كبيرا .

2.1.1.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة و تقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل ، نستطيع الآن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للناتج المحلي الإجمالي و النتائج نعرضها في الجدول رقم 09:

الجدول رقم 09: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع : dLnpib			
المتغير المستقل	المعاملات	t-Stat	احتمال
dLnvaa	-0.4564	-2.1820	0.0454
cointeq(-1)	-0.6066	-5.6464	0.0000

***المصدر** : من مخرجات eviews 11*

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية ومنه الشرطان اللازمان والكافيان تحققا ، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل ، أي نسبة 60.66% من الخطأ يمكن تصحيحه في وحدة الزمن (أي في السنة) من أجل العودة للأجل الطويل، أي سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 6.66% (أو 6 سنوات)، وللقطاع الفلاحي أثر سلبي على الاقتصاد الوطني في المدى القصير وذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يتميز بالاقتصاد الريعي.

2.1.3. اختبار جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج سنقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية المعروفة (عدم ثبات تباين الأخطاء، الارتباط المتسلسل

للأخطاء و التوزيع الطبيعي للأخطاء) (Bourbonnais, 2015)، والنتائج كما هي موضحة في الجدول رقم 10:

الجدول رقم 10. اختبار جودة النموذج

الاختبارات التشخيصية		
اختبارyGodfre-Pagan- schBreu	0.9134	لا وجود لمشكل عدم ثبات التباين
اختبار LM	0.6506	لا وجود لمشكل الارتباط المتسلسل
اختبار Bera-Jacque	0.3132	الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا

***المصدر** : من مخرجات eviews 11*

بعد أن تأكدنا من خلو النموذج من كل المشاكل الإحصائية ننتقل إلى الاختبارات الخاصة بالجانب الديناميكي لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي أي اختبار استقرار المعادلة وذلك باستعمال اختبار المجموع التراكمي المربع للبواقي cusum والنتائج في الشكل (05):

الشكل رقم 05: نتائج استقرار معادلة الناتج المحلي الإجمالي

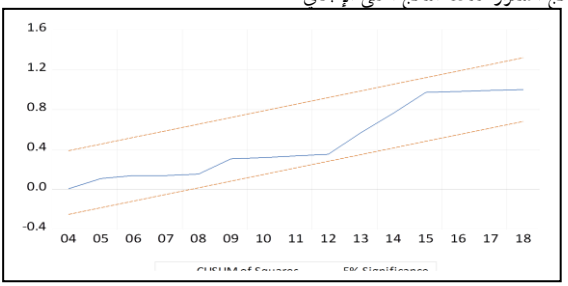

***المصدر** : من مخرجات eviews 11*

من خلال الشكل السابق، يظهر لنا أن معلمات المقدرة الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ ARDL مستقرة هيكليا وبالتالي النموذج موصف بشمل مثالي وهو ما تظهره الأشكال البيانية التي وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

خاتمة

في ظل الأزمة الصحية (كوفيد- 19) والاقتصادية التي تشهدها الجزائر، زادت تداعيات تقلبات أسعار النفط وضعف موارد الدولة ما كشف عن الأهمية الحيوية للتنويع الاقتصادي باعتباره المنهج التنموي الفعال للتقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، تنويع الأصول وتنويع الأسواق، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة وجديدة عوض الاعتماد على قطاع أو منتوج واحد، ولذلك، لا بد من تخصيص وتوزيع أفضل لعائدات المحروقات خلال الأوقات الجيدة لصالح القطاعات التي تخلق الثروة (القيمة المضافة) والعمالة مثل الزراعة والصناعة.

وقد أصبح من الضروري الاهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره أهم القطاعات الاقتصادية التي تدخل ضمن سياسة التنويع الاقتصادي كبديل للمحروقات،كونه قطاع فعال وله دور كبير في تمويل الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل خاصة وأن الجزائر تتمتع بجميع المقومات اللازمة لتطوير القطاع، وزيادة الصادرات الفلاحية التي ينتج عنها دخول العملة الصعبة، مما أدى بالسلطات إلى اعتباره كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي بعد أزمة الجائحة.

نتائج الدراسة

بعد القيام بدراسة الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج، منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي:

- تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي أهم سياسة يجب على الجزائر انتهاجها للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع، قادر على تحسين واستمرارية وتيرة التنمية قادر كذلك على تقليل ومواجهة نسبة مخاطر الصدمات الخارجية بالإضافة إلى قدرته على تعزيز الإنتاج الوطني، تنويع الصادرات، تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير مناصب الشغل؛

- إن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام لا تزال ضعيفة، وغير كافية، لو أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي تزخر بها الجزائر من أراضي شاسعة ومتنوعة، التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا لزيادة قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني،كما أنه يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة؛
- أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليب بيرون (PP) أن السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج متكاملة من الدرجة I(1)، ومنه فهناك إمكانية تطبيق منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج (ARDL)؛
- بعد القيام بتحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء المثلى تم استخدام اختبار الحدود (Bounds test)، وأظهرت نتائجه أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي؛
- أثبتت نتائج الاختبارات التشخيصية أنه يمكن الاعتماد على نتائج المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل للتشخيص السليم للظاهرة؛
- أوضحت نتائج تقدير النموذج الطويل الأجل أن هناك علاقة طردية؛
- وأخيرا أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وأن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 60.66%؛
- هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع التي أثبت أن الاهتمام بتنويع المنتجات في مختلف القطاعات الزراعية، الصناعية، الخدمية، تؤدي إلى رفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 41 % للقطاعات المعنية للتنويع.

الاقتراحات

لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر والخروج من سيطرة القطاع النفطي و في ظل النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- بعد أزمة جائحة كورونا (كوفيد -19) يجب إعداد مجموعة من التدابير للإسراع إلى تنويع الاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بمعنى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي قائم على تعدد المصادر و ليس قائم على اقتصاد ريعي ؛
- توفير مناخ استثماري ملائم لاستقطاب المستثمرين و تشجيعهم بالتسهيلات ، الامتيازات ، الإعفاءات و الضمانات فضلا عن توفير البنى التحتية البشرية ، المادية ، المصرفية ...إلخ ؛
- تفعيل القطاع الخاص و مساهمته في الاقتصاد الوطني مع بقاء إشراف الدولة لمسيرته ؛
- تحسين التجارة الخارجية ، تصديرا و استيرادا ، من خلال تنويع الأصول ، تنويع الأسواق ، توجيه الاقتصاد نحو قطاعات و أسواق متنوعة ؛
- تغيير الهيكل الإنتاجي و النهوض بالقطاعات الأكثر إنتاجية و مردودية مثل القطاع الزراعي الذي هو محل الدراسة القياسية ، حيث أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل؛
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي ،خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر كماليزيا ، اندونيسيا باعتبارهما من أقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري ؛
- توجيه الاستثمارات الزراعية باتجاه المناطق ذات الميزة النسبية في المحاصيل الخاصة بها على غرار الصحراء والهضاب ، و السهوب ؛

- سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر ودورها من الحد من أثار التذبذب في أسعار النفط؛
- دعم الإنتاج المحلي ،فتح المجال أمام الاستثمار الفلاحي الخاص ؛
- التقليص من فاتورة وحجم واردات المنتجات الفلاحية ،والتي لا تدخل في إطار السلع ذات الاستهلاك الواسع ،والتي يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها بالمنتجات المحلية بعد جائحة كورونا (كوفيد –19) ؛
- تكوين يد عاملة مؤهلة للعمل في القطاع الفلاحي ومتحكمة في التكنولوجيا الحديثة.

قائمة المراجع

اسكندر ن.، (**2020**)، "*عالم بعد كورونا عودة الاقتصاد الحقيقي*"، تاريخ النشر: 30 آذار مارس 2020 ، تاريخ الاطلاع : 01/06/2020، الموقع: .www.almayadeen.net>butterfly-effect

بكالة ف.، و **طالبي، ب.**، (**2017**)، "جودة البيانات الاحصائية واهميتها في رصد وتقييم سياسات التنمية الزراعية في الجزائر"، دراسة حالة سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014، *مجلة الاقتصاد الاحصائيات التطبيقية*، الجزائر، مج. 14، ع. 1، 2017، ص. 21.

بللعما أ.، (**2018**)، "*دور السياسة الضريبة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر*"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار ،الجزائر، 2018/2017، ص. 25.

بلورغي ن.، و **دحماني م.**، (**2019**)، "دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014/2010 في تحقيق الأمن الغذائي – دراسة تحليلية لمنتج حليب"، *مجلة مجاميع المعرفة*، مركز الجامعي، تندوف الجزائر، مج. 05 ، ع. 02 ، 2019، ص. 131.

بورنان ي.، (**2020**)، "أبرز الفيروس: 3 مخاطر تجار اقتصاد الجزائر"، العين الإخبارية تاريخ : السبت 2020/04/11 ، ساعة : 09:42 ، تاريخ الإطلاع: 2020/05/31، الموقع:https://al-ain.com/article/economy-of-algeria-corona-oil-prices

بوزيان ف.، و **شبايكي حفيظ م.**، (**2018**)، "تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر"، *مجلة دراسات اقتصادية*، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مج. 5، ع.1، جوان 2018، ص. 122.

بوستة س.، (**2020**)، " *إنتاج اللحوم البيضاء بلغ 5.6 مليون قنطار عام 2019*" تاريخ النشر: 2020/02/03، تاريخ الإطلاع: 2020/06/01، الموقع: www.ennaharonline.com.

جعفري ج.، و **عدالة ل.**، (**2018**)، " مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي – دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000- 2015)"، *مجلة دفاتر اقتصادية*، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مج. 9، ع. 2، ديسمبر 2018، ص. 105.

حجاب إ.، و **العقريب ك.**، (**2020**)، *"التنويع الاقتصادي كخيار مستدام القطاع السياحي المغربي أنموذجا"*، *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، مج. 11، ع. 1، 2020، ص. 231.

حرفي ز.، و **دحماني م.**، (**2019**)، "أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري"، دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018، *مجلة الباحث الاقتصادي*، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، مج. 7، ع. 11، جوان 2019، ص. 269.

دليل توعوي صحي شامل ، (**2020**)، *"فيروس كورونا المستجد (covid-19)"*، النسخة الأولى، 05/03/2020 الموقع: www.unrwa.org

ضيف أ.، و **عزوز أ.**، (**2018**)، "*واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة*" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مج. 14، ع. 19، 2018، ص. 24.

ضيف أ.، و **عزوز أ.**، (**2018**)، "*واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة*، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، مج. 14، ع. 19، 2018، ص. 22.

عماري ش.، (**2020**)، "*خصص 259.6 مليار دج للقطاع الفلاحي في الاطار قانون المالية* ، تاريخ النشر :1 تشرين /أكتوبر 2019 تاريخ الإطلاع : 2020/05/31 الموقع: www.aps.dz>economie>78867-259-6-2020 .

عماري، ش.، (**2020**)، " *الجزائر : تفعيل التنمية الفلاحية والريفية لتنويع الاقتصاد*"، تاريخ النشر: 18 فبراير 2020، تاريخ الإطلاع: 2020/07/03، الموقع: Emerging-africa.org>index>actualite.

الفلاحة، (**2020**)، رئيس تبون يدعو لرفع القدرات والمعالجة مستعجلة، تاريخ :19 كانون الثاني/يناير 2020 تاريخ الإطلاع: 2020/05/30، الموقع: www.aps.dz>economie

قروف ع.، **ك.**، (**2016**)، "قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)"، *مجلة الواحات للبحوث الدراسات*، جامعة غرداية، الجزائر، مج. 9، ع. 2، 2016، ص. 638.

مجدولين د.، (**2017**)، "*استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة*"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص. 165.

مديرية التوجيه، (2020)، "*دليل الوقاية و الحد من انتشار فيروس كورونا*"، 2020، الموقع: www.lebarmy.gov.lb>downlood>coronavirus.pdf.

هواري أ.، و **سدي ع.**، **(2019)**، "التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط، مع الإشارة لحالة الجزائر"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، مج. 5، ع. 2، أوت 2019، ص. 227 .

BourBonnais R., (2015), économétrie, 9ième édition, Dunod, Paris.

Dickey D.A., & **Fuller W.A., (1979)**, "Distribution of the estimators for autoregressive time series with unit roo"t, *journal of American Statistical Association*, V 74, N°366, p p 154-164.

Hamidato M,**N**., (**2017**),"***Economic diversification in Algeria*** ",Global Journal of Economic and Business (GJEB) ,Science Reflectior(SR), Vol2,N2,April 2017 ,p p 76- 77, Date of perusal : 02/07/2020,site :www.Refaad.com>views>GJEB.

Kibala Kuma, **J**., (**2018**), *Modélisation ARDL, test de cointegration aux bornes et approche de Toda-Yamamato: element de théorie et pratiques sur logiciels in* http://hal.archives-ouvertes.fr/celDA66214 , consulté le 02 juin 2020 à 17h25'.

Perron P., (1989), "*The great crash shocks and the unit root hypothesis*, econometrica", v. 57, N° 6, pp 1361-1401.

Pesaran M. **H**., & **Shin R**.**J**., (**2001**)," *Bounds testing approaches to the analysis*" *of level relationship journal of applied econometrics*, v16, $N^{0}3$, P P289-326.

5. **Ouhab Alathamneh,N, (2018)** ," ***L'après- pétrole dans le monde arabo-musulman, de la dépendance aux stratégies alternatives*** □, éditin Harmattan, Paris, 2018, p 85.

2. Kierzek, **G** , **Bernardon**, **F**, (**2020**) ,ً ***Coronavirus, Comment se protéger ? 50 questions-réponses*** ً, édition Archipoche, Paris, 2020 , p15 .